ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأزمة المائية في العراق...تحديات الحاضر وتهديدات المستقبل/ مقالة ريفيو

م.د جعفر صادق هادي الأعرجي

مديرية تربية واسط

jafaralaarajy@gmail.com

07814220664

تاريخ استلام البحث: 15 / 10 / 2025 تاريخ قبول البحث: 15 / 12 / 2025

المستخلص

إن إدارة السياسة إدارة الموارد المائية في العراق تعد من الدراسات الاستراتيجية المهمة, لما لها من ارتباطاً مهماً في الأمن القومي العراقي المائي بشكل عام بشكل شكل خاص, والسياسة المائية بشكل خاص بالنسبة للعراق, لا سيما في الوقت الحاضر , فهي ذات أبعاد جيوستراتيجية مهمة ترتبط مباشرةً بحياة الدولة وسكانها واستقرارها, فنهر الإرواء للعراق (دجلة والفرات) هما الشريان الحيوي لكافة للأنشطة الاقتصادية, وطريقة إدارتهما معقدة تقريباً كونهما أنهار دولية عابرة للحدود, حيث ان منابعها من خارج حدود العراق.

الكلمات الافتتاحية: الأزمة المائية, العراق.

Abstract

Water policy management and resource management are among the important strategic studies, due to their crucial connection to Iraqi national waters in particular, and water policy in particular for Iraq, not only at present, but also because of its important geostrategic impact that determines the life of the state, its population, and its stability. The irrigation rivers of Iraq (the Tigris and Euphrates) are, as explained, for economic activities in Iraq, and the way they are drawn is almost continuous, as they are shared with the world outside the borders of Iraq.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

أن تركيا تقر لنفسها السيادة المطلقة على نهري دجلة والفرات، وتفرض ادعاءها بأن موارد مياه المنبع هي ملك لها. في حين يرى العراق، ان السياسة المائية للأنهار العابرة للحدود ينطبق على نهري دجلة والفرات. لقد أثرت المشاريع المائية التي أنشأتها تركيا على حصة العراق المائية لا سيما مشروع (GAP) الذي يقع جنوب شرق الاناضول في تركيا، حيث أثر هذا المشروع على النظام المائي وتدفقه في نهري دجلة والفرات. ويشتمل هذا المشروع 22 سدا، أهمها سد أتاتورك الواقع على نهر الفرات وإليسو الواقع على نهر دجلة.

أولاً: مشكلة البحث:

1- ما هي أهم مشاكل ومخاطر وتداعيات السياسة المائية في العراق؟

2- ما منظور السياسة المائية التركية تجاه العراق؟

3- ما هو مستقبل السياسة المائية في العراق؟

ثانياً: فرضية البحث:

1- لقد القى الجفاف بظلالهِ العراق بسبب التغير المناخي, لذا اعادت أغلب الدول ترتيب سياساتها المائية, والعراق انموذجا لهذه التغيرات. لذا لا بد من رسم سياسة مائية طويلة الامد, مع دول الجوار الجغرافي مع كل من (تركيا, وسوريا, وإيران).

2- إن المنظور العام للسياسة المائية التركية هي الاحتكار ومنع تزويد العراق بحصصه المائية كونها ترى بأن لها اليد الطولى في التحكم بالحصص المائية بالمطلق.

3- رغم الرؤى المستقبلية, الا ان المتوقع بأن العراق سيشهد أزمة مائية خانقة جراء هذا الجفاف, لذا لا بد من تدارك الأوضاع عن طريق وضع سياسة مائية بعيدة الأمد, فموقع العراق الجغرافي يحتم عليه تدارك الأمور إذ يتميز العراق بطابع صحراوي, مما انعكس أثر هذا المناخ على واقع القطاع الزراعي بصورة أساسية, وعلى بقية القطاعات في العراق.

ثالثاً: أهمية البحث: يعد العراق من الدول الحبيسة, والدول الحبيسة مثل العراق تعاني من هذه المشكلة, اذ لابد من دراسة شاملة للسياسة المائية في العراق وأبعادها الاقتصادية, والسياسية, والأمن المائي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: أهداف البحث:

1- التعرف على الأزمة المائية في العراق وتحدياتها المستقبلية.

2- تحديد حجم العجز المائي بعد سنة 2003 وتبعاتها.

3- وضع رؤية مستقبلية لما ستؤول اليه الامور في حال استمرار الأزمة المائية.

خامساً: حدود منطقة الدراسة (المكانية والزمانية)

مكانياً: يقع العراق بين دائرتي عرض $^{-}5-29^{o}$ و $^{-}37.22^{o}$ شمالاً, وخطي طول $^{-}42-38^{o}$ و $^{-}45-48^{o}$ شرقاً[1], خريطة (1).

زمانياً: تتمثل الحدود الزمانية لمنطقة الدراسة بالمدة الزمنية (2003 وما بعدها).

خريطة (1)

موقع العراق الفلكي

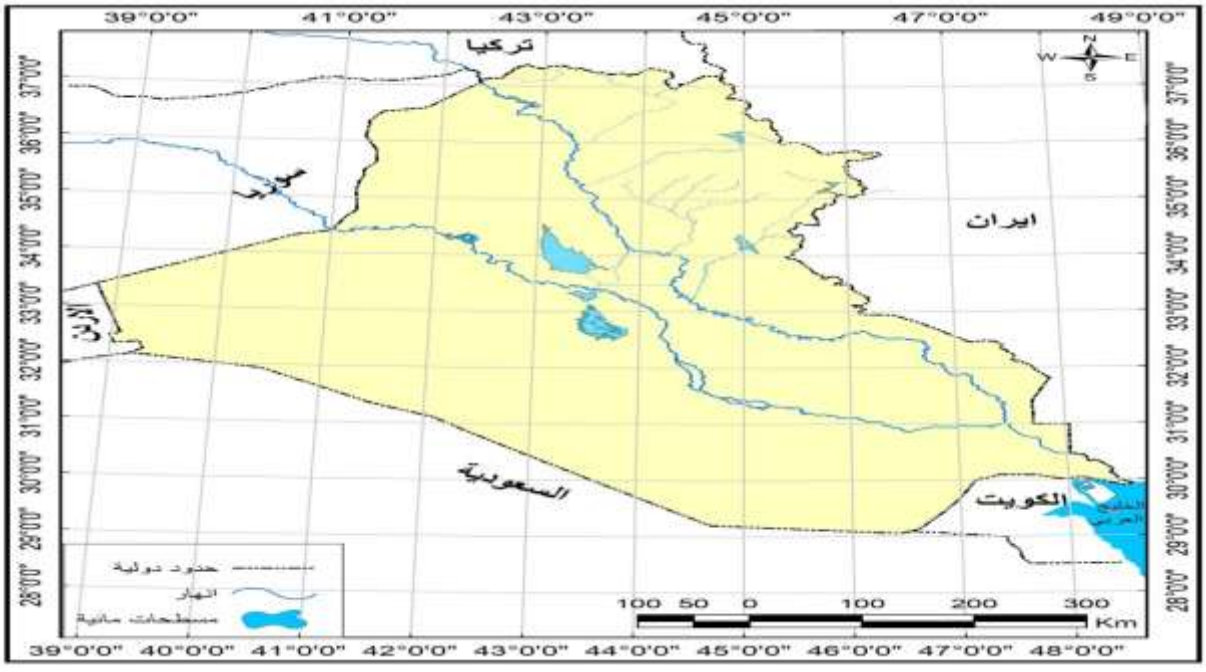

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Map, وبالاعتماد على: محمد علي الغرا, أطلس الوطن العربي والعالم, ط1, بيروت, 1988, ص78.

أولاً: مشاكل السياسة المائية في العراق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تتسم مشكلة إدارة الموارد المائية في العراق بأنها معقدة حيث انها تتضمن جوانب عديدة مثل الجوانب التقنية، الاقتصادية، المؤسسية، القانونية، البيئية، الاجتماعية، وتتضخم هذه المشكلة حينما يتعلق الأمر بالأنهار العابرة للحدود وتدعو الحاجة الى التعاون بين البلدان المتشاطئة للاتفاق على خطة مشتركة لإدارة أزمة المياه.

تتمثل الأزمة المائية على حوضي دجلة والفرات وشط العرب بغياب الجانب المفاوض الذي يتمتع بالدبلوماسية الجيدة و ممكن أن ينظم العلاقات المائية بين العراق وتركيا في حالة الاتفاق على الادارة المشتركة للمياه بين الدولتين والذي يمكن أن يحقق:

1. المحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية في حوضي نهر دجلة والفرات بين العراق وتركيا.
2. الحفاظ نوعية البيئة الحياتية وجودة المياه وتحقيق التوازن البيئي.
3. تعزيز الإدارة المائية بين الدولتين لتحقيق أكبر غلة زراعية.
4. توليد الطاقة الكهربائية وإدارة الأزمات المائية[2].

ان انجاز تركيا لسدودها وضع العراق أمام واقع خطير, وسبب انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما لذا فعلى الحكومة العراقية أتباع الخطوات القانونية والتي حددتها الاتفاقات الدولية الخاصة بالسياسة المياه كاتفاقية "قانون استخدام المجاري المائية لأغراض غير الملاحية" الخاصة بحل النزاعات والخلافات بشأن الأنهار الدولية (المادة 33) والتي نصت على "وجود خطوات عملية لإنهاء النزاع, والمواد الملحقة بالاتفاقية التي تخص التحكيم والتي ضمنت موادها الأربعة عشر آليات للتحكيم لحل الخلافات"[3].

ان التصريف المائي في شط العرب قل بنسبة كبيرة خلال الفترة (2009 – 2011) نتيجة السياسة المائية لحوضي دجلة والفرات بسبب اقامة السدود والخزانات على الروافد والأنهر المغذية لمجرى النهرين والتحكم بكميات الاطلاقات المائية، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على النظام الطبيعي لجريان المياه، كما ان التصريف المائي لمجرى شط العرب في الوقت الحاضر لا يعتمد بشكل اساسي على كمية التساقط في اعلى الحوض او بشكل رئيسي، بل اصبح يعتمد على مقدار التوازن بين الخزن والإطلاقات المائية من الخزانات والسدود والتي تتأثر بكميات التساقط المطري السنوي فضلاً عن القرارات الإدارية والسياسية لمناطق حوضي دجلة والفرات[4].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: مخاطر وتداعيات العجز المائي في المجال الزراعي والصناعي والمنزلي

تستحوذ الزراعة على الجزء الأكبر من كميات المياه المستخدمة في العراق لكافة الأنشطة, جدول (1)، وتقدر مساحة الأراضي المروية 13,240 مليون دونم وهي تشكل نسبة 58% من الأراضي القابلة للإرواء, والبالغة 22,86 مليون دونم لسنة 2008[5], وتغطية هذه المساحة بشبكات الري تعتمد على مدى وفرة المياه، لا سيما وان هناك خطط واسعة للاستخدام المياه من قبل دول المنبع استخداما غير عادل, واقامتها لمشاريع الخزن والتي أضرت بكمية المياه الداخلة الى الأراضي العراقية خريطة (2)، مما أثر على زيادة نسبة الملوحة في أراضي وسط وجنوب العراق فضلاً عن سوء الصيانة وانعدام شبكات البزل وقلة الروافد المغذية لنهري دجلة والفرات لا سيما في الآونة الأخيرة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خريطة (2)

مشاريع تركيا المائية على نهري دجلة والفرات

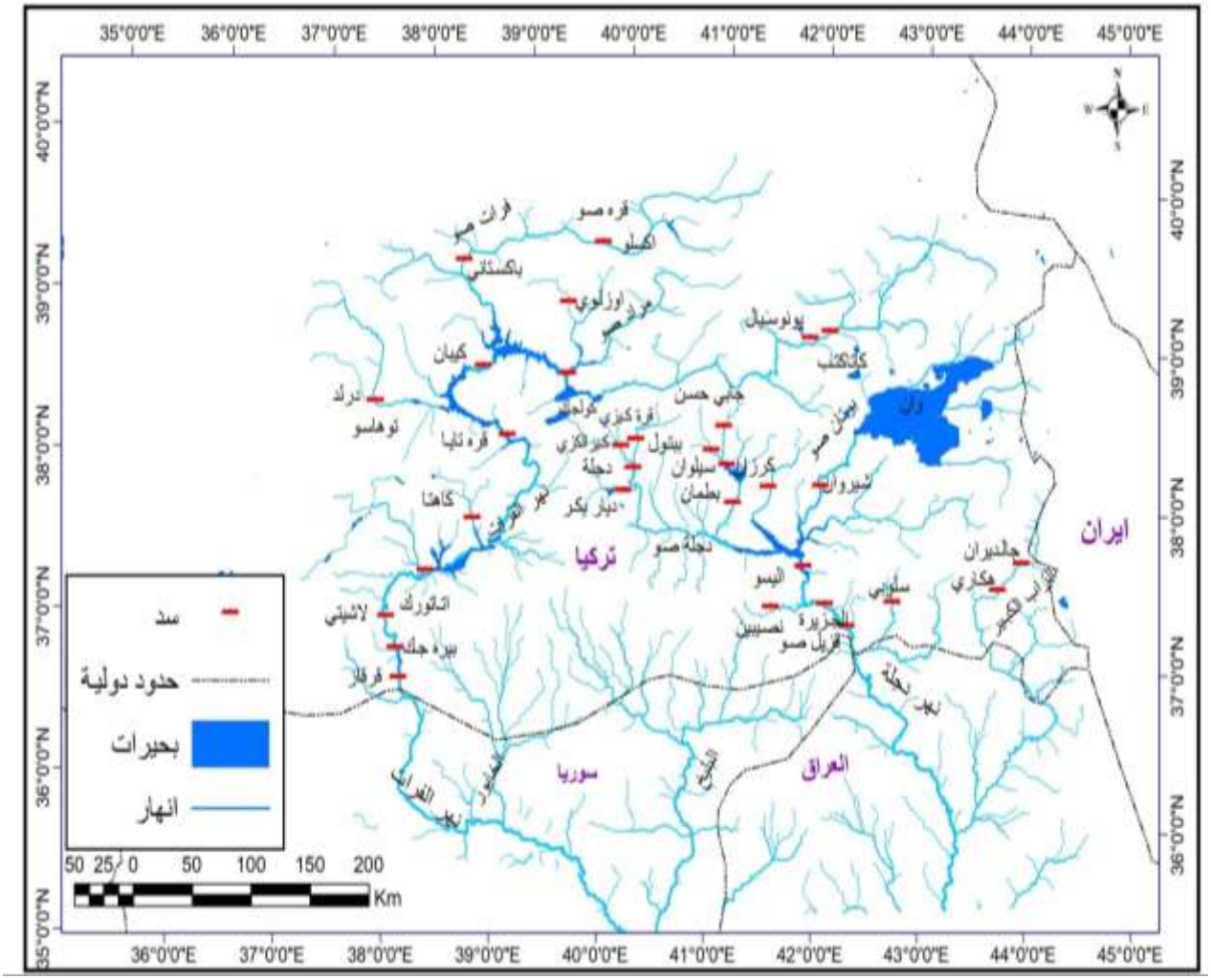

المصدر: ستار جبار ورور الركابي, الدور الإقليمي لتركيا تجاه دول الخليج العربي/ دراسة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الآداب, جامعة ذي قار, 2017, ص46.

ان الزيادة السكانية تؤدي الى زيادة الطلب على امداد الغذاء، الأمر الذي يتطلب العمل على زيادة الانتاجية للمساحة المزروعة، وزيادة الطلب على المياه لأغراض الصناعية والتنمية الحضرية ووضع خطط مناسبة للإدارة الموارد المائية لضمان الحصة المائية المخصصة للري مما يحقق العدالة المائية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استهلك القطاع الزراعي أكبر حصة مائية بلغت حوالي 86% وبكمية (34,8)مليار م^3 لسنة2010 م ثم انخفضت الى 5% للاستخدامات الصناعية والى 3% للاستخدامات المدنية، ويبين الجدول (3) ان قطاع الزراعة أتى بالمرتبة الأولى في الاستعمالات المائية للفترة (2002– 2010).

جدول (1)

الاستخدام السنوي وكمية المياه مليار م3 /سنة لمختلف الاستعمالات في العراق للمدة (2002–2010)

السنوات	منزلي	زراعي	صناعي	يطرح الى البيئة النهرية
2002	–*	40,0	–	–
2003	4,3	43,0	3,0	–
2005	–	50 –40	–	–
2007	1,7	47,3	2,8	3,3
2008	1,3	38,5	2,2	2,7
2009	1,03	29,58	1,72	2,02
2010	1,2	34,8	2,0	2,4

* غير متوفر.

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، 2011، ص62.

ثالثاً: العراق في منظور السياسة المائية التركية

ان السياسة التركية المائية تجاه العراق تتفق مع توجهات تركيا ومطامعها. كما أن تخبط الحكومات العراقية المتعاقبة في الوصول الى توازنات وتفاهمات اقليمية مقنعة لكافة الأطراف وبشكل اتسمت بالتفاهمات الخجولة, مما كلف العراق خسارة كبيرة من الاف الهكترات الزراعية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

برزت مشكلة المياه الى الوجود بين تركيا والعراق عام 1984, حيث قامت تركيا مشروعاً ضخماً لتطوير نهر دجلة والفرات والنجد الصحراوي البالغة مساحتهم 74,000كم^2, صمم هذا المشروع لجعل10% من البلاد تقريباً من أراضيها مخزن قمح للشرق الأوسط بحلول عام 2005[6].

تهدف تركيا إلى التنسيق الشامل مع كافة الأطراف والدول لإنهاء الأزمات الإقليمية سلمياً، وفي سبيل ذلك، شهدت سياساتها تطورات شملت تعزيز العلاقات مع قادة الحراك الشعبي وشيوخ العشائر في المناطق المتأثرة، وتقديم المساعدة لدعم الاستقرار، كما تضمنت أنشطتها في الإقليم جهوداً دبلوماسية لتقييم الأوضاع، وتتدخل بشكل حازم في القضايا التي تمس أمنها القومي واستقرار المنطقة.[7], فضلاً عن سلسلة التفجيرات التي شهدتها تركيا (جوان/ جويلية) عام 2015, والتي تعتقد أنقرة بأن داعش وتنظيم العمال الكردستاني متورطان فيها, وهذا ما دعا الى شن تركيا هجمات جوية دقيقة فضلاً الى اتخاذها عدة تدابير منها:

1- السماح للتحالف الدولي باستخدام قاعدة أنجرليك الجوية في حربها ضد تنظيم داعش.

2- إقامة منطقة عازلة على الحدود التركية السورية.

كما تحتفظ أنقرة بقوة تبلغ عددها 1500-2000 جندي في عدة مواقع شمال العراق, بالاتفاق مع حكومة الاقليم, مهمتها (استطلاعية – استخباراتية) حماية المصالح التركية.

عمدت تركيا على إقامة علاقات جيدة مع العشائر السنية والتركمانية وإقامة تعاون (استثماري, تجاري, اقتصادي) فضلاً عن محاولة تركية كسب ود طهران لتحقيق التوازن بين الطرفين في العراق وعدم السماح بتكرار ظهور الاختلافات المذهبية والتي قد تعيق تحقيق مصالحها[8].

وبعد تنامي الارهاب دعت تركيا التحالف الدولي الانتقال من القصف الجوي الى القصف البري, وضرب التنظيمات في سوريا ايضاً للقضاء على التنظيم من جذوره. وبحسب تصريحات داود اغلوا فان السبب الذي أفرز داعش هو اطلاق سجناء أبو غريب وسجن المزى الذين فيما اعتى القيادات الارهابية, فضلاً عن مساهمة بشار الأسد في تقويتهم تكتيكياً حينما انسحب الجيش السوري الحر بسبب القصف الجوي من عدة مناطق من طرابلس, وبعدها قام داعش بملأ الفراغ الذي تركه الجيش السوري الحر, مما أدى الى ظهور داعش وتوسيع امتداه في كل العراق وسوريا تجاه الحدود التركية[9].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: رؤية مستقبلية

تأثرت العلاقات (العراقية – التركية) منذ بداية حرب الخليج الاولى, والثانية, واخرها سقوط النظام السابق, واحتلال امريكا للعراق عام 2003, كل هذه الاحداث خلقت أوضاع غير مستقرة غيرت من شكل العلاقات بين العراق ودول جواره الجغرافية بصورة عامة, وع تركيا بصورة خاصة, وبما أن منابع نهري دجلة والفرات من الأراضي التركية فإن أي طارئ يحصل ستؤثر على الاطلاقات المائية نحو الأراضي العراقية, لذ لا بد من رسم سياسة حكيمة تحت أشخاص أكفاء يقودون ملف المياه كونه ملف حساس يمس المواطن وحياته بشكل أساس ولكون المياه عصب الحياة.

ولقد كان للأحداث بعد 2003 دور في تراجع العلاقات (العراقية – التركية) اذ نشط حزب العمال الكردستاني والتي تعتبره تركيا تهديداً لأمنها القومي وبالتالي سيعزز موقفها الطامح الى تقليل الاطلاقات المائية نحو الأراضي العراقية, لذا يمكن رسم السيناريوهات للعلاقات (العراقية – التركية) على النحو الاتي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السيناريو الأول: بقاء الحال على ما هو عليه

تعد هذه الرؤية الأكثر احتمالاً كون الأوضاع في العراق تسير على وتيرة واحدة, فالأحزاب العراقية الحاكمة على الرغم من سوء الاوضاع الاقتصادية, والزراعية, والاجتماعية, والسياسية, مازالت تنتهج سياسة (عدم المبالاة), كون أبرز قادة هذهِ الاحزاب تدين بولائها لدول أجنبية, وتسيطر هذه الدول على قرارات الداخل العراقي, لذا فالتفاهمات بين العراق وتركيا تفتقد الى الولاء الوطني, فضلاً عن غياب الخبرة الاستشارية لدى الجانب المفاوض العراقي.

السيناريو الثاني: سوء العلاقات بين (العراق–تركيا) وتراجع الاطلاقات المائية

ان هيمنة الأحزاب الحاكمة في العراق على النظام السياسي بالمجمل يحتم سيادة السيناريو التشاؤمي, كون القوى السياسية تتغافل عن أهم مشاكل العراق المتراكمة والمركبة بعد 2003 كالبطالة, وغياب سيطرة الدولة على مفاصل الحكومة العراقية, وهيمنة الجهات المسلحة الخارجة عن القانون, والانشغال بالمشاكل الداخلية, فضلاً عن السياسة التركية الداخلية التي تستخدم المياه ورقة ضغط على الجانب الكردي للتخلص من نشاط حزب العمال الكردستاني في أقليم كردستان العراق.

كل هذه الأمور تعد ورقة ضغط على الحكومة المركزية, وبالتالي تعمد الحكومة المركزية على الضغط على حكومة الاقليم للحد من نشاط هذا حزب العمال الكردستاني, وبعدها أعلن حزب العمال الكردستاني في 12 /أيار/ 2025 حل التنظيم المسلح نهائيا.

من خلال ما تقدم فإن تراجع الحصص المائية للعراق أمر وارد وبقوة, اذا تطمح تركيا الى مقايضة منابع المياه بالنفط العراقي, ومن المؤمل أن تتخذ الحكومة المقبلة خطوات جريئة لتعديل مسار المفاوضات بين الدولتين لا سيما ان العراق مقبل على انتخابات تشرين الثاني/ 2025 وتغير الوجوه المفاوضة التي جلب الجفاف للبلاد والعباد. اذا لم يتدارك الطرفان الامر ولم يسعوا نحو الحلول المائية العاجلة فإن شبح شحة المياه يلوح في الأفق.

السيناريو الثالث: تعمق العلاقات بين الدولتين وزيادة الحصص المائية

يعد هذا السيناريو هو الأقل حظوظاً, فتركيا لا تريد ان تُفرط بقطرة ماء خارج حدودها, كونها تعي أهمية الثروة المائية, وأصحاب القرار لديها هم من يضعون الخطط المستقبلية للنهوض بتركيا, فضلاً عن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ان تركيا تعلم بأن العراق بأمس الحاجة لنهري دجلة والفرات لا سيما بأن العراق يقع ضمن المناخ صحراوي جاف, وكميات الامطار الساقطة قليلة جداً, ومع ذلك يطمح العراق بقدوم حكومة من شأنها حل مشاكل المياه المتراكمة كونها تشكل عصب الحياة الاقتصادية والزراعية بالدرجة الأساس.

---

[1]() العوابد, كريم داغر محمد, الموقع الفلكي والجغرافي للعراق وأثره في تعرضه الى ظواهر جوية قاسية في مناخه, مجلة البحوث الجغرافية, العدد (11), كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة, (بلا سنة نشر), ص337.

[2]() اللجنة لاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، البيئة عبر السياق الحدودي في منطقة الإسكوا، الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص3.

[3]() مرتضى جمعة، الاثار السلبية لإنشاء سد اليسو على نهر دجلة وموقف القانون الدولي http://www.almyah.net/mag/articles.php?action=show&id=74

[4]() صفاء عبد الأمير رشم ألأسدي، الحمولة النهرية في شط العرب واثارها البيئية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية التربية، 2012، ص 62.

[5]() جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014، بغداد، كانون ألأول، 2009، ص64.

[6]() جي. أ. و شبلي ملاط, المياه في الشرق الاوسط, المساحات القانونية والسياسية والاقتصادية, ترجمة محمد أسامة القوتلي, منشورات وزارة الثقافة, سوريا, دمشق, 1997, 256-258.

[7]() فريق الازمات العربي, الازمة العراقية الى أين؟, مركز دراسات الشرق الاوسط, العدد(9), الأردن, سبتمبر, 2015.

[8]() باتر, فخر الدين, تداعيات الازمة العراقية على تركيا, انكفاء وانحسار تدريجي للنفوذ, جريدة السفير, 28/ 6/ 2014, ص12.

[9]() اغلو, لقاء مع داود, بقناة الجزيرة, بتأريخ 16/ 10/ 2014, ضمن برنامج حصة بلا حدود, يمكن الاطلاع على الحلقة عبر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=eoc7qw9klwDs